



المحكمة المختصة والقانون الواجب تطبيقه بشأن دعوى المسؤولية والتعويض عن مضار التلوث البيئي العابر للحدود

الدكتور

جمال محمود الكردي

دكتوراه في القانون، جامعة تولوز، فرنسا
أستاذ مساعد ورئيس قسم القانون الدولي الخاص
كلية الحقوق، جامعة طنطا

٢٠٠٥



دار الجامعة الجديدة للنشر

٢٨ ش. سوتير - الإسكندرية - الإسكندرية ت : ٤٣٦٦٩٩

الفهرس

المحكمة المختصة والقانون الواجب تطبيقه

بشأن دعوى المسؤولية والتعويض عن مسار التلوث البيئي العابر للحدود

- آية قرآنية

٤

- أهداء

٥

- مقدمة

٧

مبحث تمهيدي

مشكلات التلوث البيئي العابر للحدود ومدى اهتمام المجتمع الدولي بشأنها

المطلب الأول: مشكلات التلوث البيئي العابر للحدود

أ- البيئة والتلوث والمسؤولية

(١)- البيئة

(٢)- التلوث

١٤

أولاً:- تقسيم التلوث من حيث نطاقه الجغرافي (محلي، و عابر للحدود)

١٨

ثانياً:- مسار التلوث

٢٢

(٣)- المسؤولية

٢٤

- أهمية نظام المسئولية

- خصوصية المسؤولية فيما يتعلق بالتلوث العابر للحدود

والصعوبات المحيطة

٢٥

ب- كيف ينطرب العنصر الأجنبي إلى مشكلات التلوث البيئي؟

المطلب الثاني: مدى اهتمام المجتمع الدولي بقضايا التلوث العابر للحدود

أ- المحاولات الدولية لتحديد أبعاد المسؤولية والأضرار

٢٩

المترتبة على التلوث العابر للحدود

ب- المسؤولية عن حماية البيئة في المجتمع الدولي المعاصر مسئولية عامة

ج- المسؤولية عن التلوث في الفكر القانوني الدولي الحديث

٣٥

مسئوليّة مدنية وجناحية

الفصل الأول

مشكلة الاختصاص القضائي بمنازعات التلوث البيئي العابر للحدود
- تحديد وتقسيم

- ضرورة توافر شرط الصفة في الدعوى

- الارتباط والتداخل فيما بين المسؤولين الدوليين وذات العنصر الأجنبي فيما يتعلق بالتلويث العابر للحدود، ومدى امكان قيامهما معاً في ذات الوقت

المبحث الأول: نظرية عامة على وسائل التسوية غير القضائية
لمنازعات التلوث البيئي العابر للحدود

المطلب الأول: الالتزام بتسوية منازعات المسؤولية عن مضار التلوث البيئي
بالطرق السلمية

المطلب الثاني: أهم وسائل التسوية السلمية لمنازعات المسؤولية
عن مضار التلوث العابر للحدود

المطلب الثالث: خصائص وسائل التسوية السلمية لمنازعات المسؤولية
عن الأضرار البيئية

المبحث الثاني: الاختصاص القضائي بمنازعات التلوث البيئي العابر للحدود،
هل هو للقضاء الدولي أم للقضاء الداخلي؟

المطلب الأول: طرق سبل التقاضي الداخلية أو الوطنية
أ-أسباب تفضيل سبل التقاضي الداخلية

ب-الشروط اللازم توافرها لاختصاص القضاء الوطني
بتعويض أضرار التلوث البيئي العابر للحدود

ج-كيفية تحديد الاختصاص الداخلي

بنظر منازعات التلوث البيئي ذات العنصر الأجنبي
د-الاختصاص بدعوى المسؤولية

التي يكون محدث الضرر فيها منظمة دولية

المطلب الثاني: اللجوء إلى القضاء الدولي

أ-جهات القضاء الدولي المنوط بها حل منازعات التلوث العابر للحدود

ب-النتائج المترتبة على عقد الاختصاص لجهة قضاء دولي بنظر نزاع بيئي

ج-كيفية تحريك دعوى المسؤولية من قبل ضحايا التلوث العابر للحدود
(الحماية الدبلوماسية)

الفصل الثاني

مشكلة الاختصاص التشريعي بدعوى المسؤولية والتعويض عن مضار التلوث البيئي العابر للحدود

متى تعرض المشكلة؟
ـ ماهي الحلول؟

المبحث الأول: التنظيم الاتفاقي الدولي للمسؤولية
عن مضار التلوث العابر للحدود

المطلب الأول: مدى ملاءمة تطبيق قواعد القانون الدولي

المطلب الثاني: تطبيق القواعد الموضوعية الاتفاقيّة

المبحث الثاني: القانون الواجب التطبيق بشأن المسؤولية

عن مضار التلوث العابر للحدود حال غياب التنظيم الاتفاقي الدولي
المطلب الأول: مدى امكان تطبيق القواعد العامة في المسؤولية

على منازعات التلوث البيئي العابر للحدود

ـ أــ قاعدة احصاء المسؤولية عن مضار التلوث العابر للحدود
للقانون المحلي ومدرراتها

ـ بــ المصاب حال توزع عناصر المسؤولية بين عدة دول،
والاتجاهات التشريعية بشأنها

المطلب الثاني: الاتجاهات الحديثة بشأن القانون المختص بحكم المسؤولية،
ومدى ملاءمتها فيما يتعلق بمنازعات التلوث البيئي

ـ تعدد الرؤى في الفقه الحديث

ـ أــ في محاولة اقصاء القانون المحلي

ـ بــ شأن تطوير القانون المحلي

المبحث الثالث: أحكام المسؤولية عن مضار التلوث البيئي العابر للحدود

المطلب الأول: أساس المسؤولية

ـ أــ المسؤولية في صورتها التقليدية والحديثة

ـ بــ الفرق بين صورتي المسؤولية: التقليدية والحديثة

ـ جــ مستقبل المسؤولية البيئية في رحاب الأفعال الفقهية

ـ دــ المسؤولية عن مضار التلوث البيئي ابان المنازعات المسلحة

المطلب الثاني: شروط وحالات الاعفاء من المسئولية

- ١١٣ -**الضرر كشرط في نوعي المسئولية:** ذات العنصر الأجنبي والدولية
- ١١٤ -**شروط قيام المسئولية الدولية عن مسار الثلث العابر للحدود**
- ١١٥ -**شروط المسئولية بالنسبة للروابط ذات العنصر الأجنبي**
- ١٩٠ -**حالات الاعفاء من المسئولية.**

المطلب الثالث: آثار المسئولية

- ١٩٨ -**التعويض**
- ٢١٢ -**الترضية**
- ٢١٥ -**خاتمة المرافق**
- ٢٢٢ -**الفهرس**